

ترامب يتعهد وضع حد للجريمة في شيكاغو ويصفها بـ«أخطر مدينة في العالم»

3 سبتمبر، 2025



تعهد الرئيس الأميركي دونالد ترامب الثلاثاء حلّ "مشكلة الجريمة" سريعا في شيكاغو التي وصفها بأنها "أخطر مدينة في العالم"، ملمّحا إلى إمكانية نشر قوات من الحرس الوطني في المدينة الواقعة في وسط غرب البلاد.

وقال ترامب "سأحلّ مشكلة الجريمة بسرعة، كما فعلت في (واشنطن) دي سي"، في إشارة إلى نشره قوات الحرس الوطني التابعة للجيش في شوارع العاصمة الأميركية مطلع الشهر الماضي.

وأضاف أن "شيكاغو المدينة الأسوأ والأخطر في العالم بفارق كبير"، مشيرا إلى أن حاكم ولاية إلينوي حيث تقع شيكاغو، الديموقراطي جاي بي بريتزكر "يحتاج بشدة إلى المساعدة، لكنه لا يدرك ذلك بعد".

وأشار ترامب في منشوره إلى آخر الإحصائيات الصادرة عن الجريمة في

ثالث كبرى المدن الأميركية والتي تفيد بأن 54 شخصا تعرّضوا لإطلاق نار في شيكاغو نهاية الأسبوع قضى منهم ثمانية، مع أرقام مشابهة في عطلتي نهاية الأسبوع الأخيرتين.

وقال "سيعود الأمان إلى شيكاغو، وقريبا".

يأتي ذلك بعدما هدد الرئيس الجمهوري مارا بإرسال آلاف العسكريين الأميركيين إلى معاقل للديموقراطيين مثل شيكاغو وبالتيمور، وهي مدن يقول إنها تعاني من ارتفاع معدلات الجريمة في ظل وجود عدد كبير من المهاجرين غير النظاميين.

ودخل بريتنزكر في سجال مع ترامب في الأيام الأخيرة، متهما الرئيس بأنه ينوي "غزو" مدن يحكمها الديموقراطيون عبر نشر الحرس الوطني في مسعى لدعم أجندته.

ويتهم هو ونظيره ويس مور، حاكم ولاية ماريلاند (شرق)، حيث تقع بالتيمور بـ"افتعال الأزمات" لتبرير إرسال قوات فدرالية إلى الولايات الديموقراطية.

أصدر رئيس بلدية شيكاغو الديموقراطي براندون جونسون قرارا من شأنه الحد من سلطة قوات إنفاذ القانون الفدرالية المحتملة.

وقال الاثنين خلال تظاهرة "لا لقوات فدرالية في شيكاغو! (...) سندافع عن ديموقراطيتنا في مدينة شيكاغو!".

وأضاف "سنخوض هذه المعركة في جميع أنحاء أميركا، ولكن علينا أولا الدفاع عن أنفسنا في ديارنا".++

ونشر آلاف من عناصر الحرس الوطني ومشاة البحرية في لوس أنجليس في حزيران/يونيو بهدف مساعدة الشرطة في حملتها للسيطرة على الاحتجاجات والاضطرابات التي أثارتها حملة ترامب ضد الهجرة غير النظامية.

كما أمر ترامب بنشر الحرس الوطني في واشنطن في آب/اغسطس في خطوة قال إنها عززت الأمن في المدينة.

والثلاثاء، أصدر قاضٍ فدرالي حكما بعدم قانونية نشر الحرس الوطني لحفظ النظام في لوس أنجليس، لكن هذا القرار لن يكون ساريا قبل 12 أيلول/سبتمبر، مما يتيح للمحكمة العليا الأميركية بأغلبيتها المحافظة، فرصة البت في الأمر.

تم نشر قوات من الحرس الوطني ومشاة البحرية في لوس أنجلوس من دون موافقة حاكم الولاية المعنية، الديموقراطي غافين نيوسوم، وهي سابقة في الولايات المتحدة منذ العام 1965.